

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم / الأربعاء

11 شعبان 1437 - 18 مايو 2016





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	هيئة حقوق الإنسان
5	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



هيئة حقوق الإنسان

القرية المسمومة وسنوات عجاف

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 11 شعبان 1437هـ - 18 مايو 2016م
<http://www.alsharq.net.sa/2016/05/18/1525722>

هالة القحطاني

إن التحاليل المخبرية للعيّنات تفيد بوجود تركيز مرتفع من الزئبق والسلينيوم والسيانيد، يزيد عن الحد الأقصى المسموح به من هذين العنصرين، كما احتوت على تركيز مرتفع من الزرنيخ، كما أن عيّنات أخرى كانت ملوثة بالبكتيريا أشار وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية الأسبوع الماضي لصحيفة عكاظ، إلى أن «معادن» تمتلك ثمانية أسباب لتحقيق النجاح، يأتي في مقدمتها «الاهتمام بالسلامة والصحة البيئية»، وذلك أثناء زيارة، قام بها الوزير مع أعضاء مجلس الإدارة إلى الشركة بعد الهيكلة الجديدة، وشملت الجولة وحدات التصنيع والمنافع، والمرافق الحيوية فيها، ولست متأكدة إن كان الوزير ومجلس الإدارة الجديد على علم مسبق بتاريخ الكارثة البيئية التي نتجت عن منجم الصخبيرات حين أُلقت بـ «ظلالها السامة» على قرية «البديعه» الوداعة، التي كان يعيش سكانها، ومزارعها وماشيتها في أمان وسلام بالاعتماد على الآبار الجوفية إلى أن تسمّمت بالنفايات الكيماوية، ولم يتم التخلص منها وفقاً لقواعد وشروط المحافظة على سلامة الإنسان والبيئة.

ومن باب العلم، بدأت معاناة أهالي القرية منذ العام 1992 تقريباً، حين تسربت مواد سامة منها «الزئبق» و«الزرنيخ» من برك تجميع المخلفات الكيماوية إلى آبار القرية عن طريق المياه الجوفية، وشرب منها الأهالي، وقاموا بسقاية زرعهم ودوابهم منها طوال سنوات قبل معرفتهم بوجود «السم» فيها، ولكن ما هو مؤكد أن الشركة المشغلة للمنجم كانت تعي بحكم خبرتها خطورة تلك النفايات السامة مسبقاً. فيما بعد لاحظ الأهالي تكرر ظهور اعتلالات صحية لم تكن موجودة من قبل مثل: تحسس الجلد، واحمرار العينين، وحين اكتشفوا الأمر كان الوقت متأخراً، حيث تفاقت تلك العلل، وتطورت إلى أمراض خطيرة منها تليف الكبد، والتشوهات الخلقية في المواليد الجدد، ناهيك عن تكرر حالات الإجهاض بين النساء، وانتشار الصلع بين الفتيات، وبعد أن استفسرت هيئة حقوق الإنسان عن معاناة أهالي القرية من إمارة القصيم في يونيو 2008 انتشرت أخبار القرية ومعاناتها في الإعلام، فتشكلت لجنة تابعة لإدارة العامة لصحة البيئة والصحة المهنية لدراسة تلوث مياه الآبار، وعلى الإثر جاء تقرير صادم كان قد صدر عن مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، ليبين أن عيّنات المياه التي أجريت عليها الاختبارات كانت غير صالحة للاستهلاك البشري، وأن التحاليل المخبرية للعيّنات تفيد بوجود تركيز مرتفع من الزئبق والسلينيوم والسيانيد، يزيد عن الحد الأقصى المسموح به من هذين العنصرين، كما احتوت على تركيز مرتفع من الزرنيخ، كما أن عيّنات أخرى كانت ملوثة بالبكتيريا، وكل تلك العناصر من فصيلة السميات، وربما يعرف بعضهم تأثير الزرنيخ كونه من المواد ذات السمية الحادة، وقد يؤدي التعرض له إلى بعض الأمراض الخطيرة مثل اليرقان، واضطرابات الجهاز الهضمي، والقناة التنفسية، وتضخم الكبد، والالتهابات الجلدية، كما أن مركبات الزرنيخ تعتبر من المواد المسرطنة، التي تتسبب في الإصابة بسرطانات منها: سرطان الرئة، والجلد، والمثانة، وربما الكبد، وتظهر أعراض التعرض إلى الزئبق على شكل التهابات بالفم واللثة، واضطرابات ذهنية، وأخرى تصيب الجهاز الهضمي، واختلالات عصبية وكلوية، بالإضافة إلى بعض الأعراض الغامضة، أما السيانيد الذي تبدأ أعراضه بزيادة خفقان القلب، ومعدل التنفس، والصداع، والهيجان، والإغماء، فقد يؤدي إلى الوفاة بعد الإصابة به بفترة وجيزة.

بعد ظهور تلك الحقائق، وتدخل عدة جهات، حاولت الشركة حل المشكلة عن طريق عمليات «الضخ العكسي»، وهي عملية تنزح فيها المياه الجوفية بهدف تقليل منسوبها للحد من التسمم، ولكن هذا الحل أدى إلى موت الماشية والنخيل والمزارع بسبب الجفاف، وعندما أدركت الشركة أن المشكلة كانت أكبر من الحل المقترحة، قامت بإغلاق ثلاث آبار، وأخذت تعهدات على أصحابها بعدم استخدامها، وقطعت وعوداً لأصحاب الآبار المتضررة بمدمهم ومزارعهم ومواسيهم

بالمياه، وهذا ما أكده الأهالي، مبينين أنه تم لثلاثة بيوت فقط، ومن يرى وضع الأشجار والنخيل والمزروعات الميته، سيدرك أن هناك «سيناريو» آخر كان يحدث.

وبعد أن توسعت هذه القضية في الصحف والقنوات التليفزيونية، مرّت على أهالي القرية سنوات أخرى من المعاناة بين لجان دراسة، ولجان تقصّ، إلى أن تم رفع القضية إلى المقام السامي «قبل أربع سنوات»، ليصدر فيها أمر بنقل مركز البديعة إلى موقع آخر بعيد عن مركز التلوّث، ولكن لا يوجد إلى الآن خبر رسمي يؤكد إن كان قد تم تنفيذ هذا القرار فعلاً، إذ ناشد أهالي القرية الأسبوع الماضي الملك سلمان، في مقطع وخطاب تم نشره على وسائل التواصل، يحكي معاناة الأهالي التي لا تزال مستمرة منذ أكثر من 20 سنة، وهذا ما يدفعنا إلى تسليط الضوء عليها، ونأمل في أن يتفاعل معها أحد المسؤولين في الديوان الملكي عبر تقصي وضع القرار الصادر فيها، وكشف الظروف والملابسات حول تنفيذه، والتأكد إن كان قد تم نقل القرية بأكملها، أو تعويض الأهالي عن الخسائر البشرية والمادية.

ولكي نبقى على مستوى واحد من الشفافية، ويطمئن الناس، أتمنى من أعضاء مجلس الإدارة الجديد أن يقوموا بزيارة القرية، أو ما بقي منها للوقوف بأنفسهم على حقيقة السلامة البيئية، والتعرف على آلية التخلص من تلك المخلفات السامة. كما يهمنا أن نحدّث معلوماتنا بمعرفة الإجراءات الاحترازية التي اتخذت في هذا الشأن. ومن باب المسؤولية الاجتماعية المشتركة، أتمنى أن أجد قناة تليفزيونية تتفاعل وتطرح القضية بجميع أبعادها بكل شفافية، وبعيداً عن الإثارة، ففي النهاية أهالي القرية تضرروا، وهم في حاجة ماسة إلى المساعدة، وأن نسمع مأساتهم ونقف معهم، فيكفيهم عشرون سنة عجاجاً مرت عليهم تكبد خلالها أهالي القرية. المسمومة بالذهب، خسائر كبيرة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الشورى» يعيد النظر في أوضاع خريجي الجامعات التربويين

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 11 شعبان 1437 هـ - 18 مايو 2016م

<http://www.alhayat.com/Articles/15659258>

الرياض - سعاد الشمراني

على رغم رفض لجنة التعليم والبحث العلمي للتوصية التي تقدمت بها الدكتورة دلالة الحربي وأعضاء أخريات بشأن تعديل وضع خريجي الجامعات التربويين الذين عينوا على وظائف إدارية بدلاً من التعليمية، إلا أن الأعضاء قرروا إعادة تقديم التوصية، استنصاراً ممنهناً بالظلم الذي وقع على هذه الفئة وعدم أخذهم حقوقهم، خصوصاً وأنهم تلقين العديد من المطالبات والاستجداء من هؤلاء الخريجين من خلال حساباتهم على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» لرفع الظلم عنهم.

وجاء في نص التوصية: «على وزارة التعليم تعديل أوضاع خريجي الجامعات التربويين الذين عينوا بناء على الأمر الملكي أ/121 على الكادر الإداري وليس التعليمي بإعادة النظر في القرار وإعطائهم حقهم بالتعيين على الكادر التعليمي الذي يستحقونه». وسوغت الأعضاء لتوصيتهن بأنها راجعة للخطأ في تعيين هؤلاء الخريجين في وظائف لم يؤهلوا لها، واستبعادهم من وظائف تم تأهيلهم لها، وما تسبب به هذا القرار في ضياع حقوق مادية لهم، لأنهم في وظائف أقل مما يفترض أن يكونوا عليه وفقاً للنظام.

ومن المنتظر تقديم هذه التوصية خلال جلسة (الاثنين) التي ستعقد الأسبوع بعد المقبل 16 شعبان 1437 هـ، ويستمع خلالها المجلس لوجهة نظر لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي 1435/1436 هـ.

وتتضمن جلسات المجلس لهذا اليوم مناقشة تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع اتفاق تعاون بين حكومتنا السعودية والمكسيك، في مجال مكافحة الجريمة عبر الحدود، وتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن مشروع مذكرة تفاهم بين الرئاسة العامة لأرصاد وحماية البيئة في السعودية ووزارة البيئة في كوريا، في مجالات حماية البيئة وتنميتها والمحافظة عليها.

كما يناقش تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع نظام البيع بالتقسيط، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن مقترح إضافة مادة جديدة إلى نظام البلديات والقرى الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/5) وتاريخ 21 صفر 1397 هـ تقضي بإسناد بعض أعمال التفنيش والرقابة وفرض الغرامات إلى شركات فنية متخصصة المقدم من عضو المجلس الدكتور مفلح الرشيد، استناداً للمادة 23 من نظام المجلس.

وفي جلسة (الثلاثاء) 17 شعبان 1437 هـ، يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع اتفاق بين حكومتنا السعودية والمغرب، في المجال العسكري والتقني، وتقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التراث الثقافي والمتاحف والتراث العمراني والحرف والصناعات اليدوية بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في السعودية، ووزارة الثقافة في البيرو.

كما يناقش تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية (وزارة البترول والثروة المعدنية سابقاً) للعام المالي 1435/1436 هـ، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مقترح تعديل المادة (13) من نظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/49) وتاريخ 10 رجب 1397 هـ، المقدم من عضو المجلس الدكتور أحمد الزبيعي استناداً للمادة (23) من نظام المجلس. ويستمع المجلس خلال هذه الجلسة لوجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة النقل للعام المالي 1435/1436 هـ.

وفي جلسة (الأربعاء) 18 شعبان 1437 هـ، سيناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع اتفاق بين حكومتنا السعودية وتونس، للتعاون في المجال الدفاعي، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن مشروع اتفاق تعاون بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بين حكومتنا السعودية وفنلندا، وكذلك تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع اللائحة التنظيمية الموحدة لمجالس شباب المناطق المقدم من عضو المجلس الدكتور حامد الشراري استناداً للمادة (23) من نظام المجلس.

• التقنية تيسر التواصل مع وزير الداخلية بطاقة 80 شخصاً في الساعة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 11 شعبان 1437 هـ - 18 مايو 2016م

<http://www.alhayat.com/Articles/15659151>

الرياض - هليل البقمي

خطوتان فقط ليتمكن أي مواطن أو مقيم من التواصل مع ثاني رجل في الحكومة السعودية، في تجربة لمركز الاستقبال والتواصل الإلكتروني، التي تقدمها وزارة الداخلية، تعد واحدة من أهم الخطوات للقضاء على سلبات البيروقراطية، وتسهيل التواصل بين المسؤول والمراجع، وتتمثل بتقديم الطلب بواسطة الهاتف، ليبدأ فريق عمل متخصص في تنفيذ الخطوة الثانية بتصنيف الطلب وتدقيقه، ثم التواصل مع مقدمه بعد اعتماده، في فترة وجيزة، لتمكنه من التقاء ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف، أو أحد مسؤولي الداخلية، سواء بشكل مباشر أم من طريق الاتصال المرئي، للنساء أو من تمنعه ظروفه.

وكشفت زيارة، نظمتها الإدارة العامة للعلاقات والإعلام في وزارة الداخلية لعدد من وسائل الإعلام المحلية، إلى مركز الاستقبال والتواصل الإلكتروني أمس (الثلاثاء)، عن تلقي المركز، الذي تم أنشئ قبل نحو ثلاثة أعوام، نحو 88 ألف طلب، تصل نسبة طلبات الرجال منها إلى 65 في المئة، فيما تمثل الطلبات النسائية 23 في المئة، والنسبة المتبقية لقطاع الشركات والمؤسسات، وما يزيد على ربع مليون مكالمة واردة تلقاها المركز، راوحت بين تقديم طلب الاتصال بولي العهد أو أحد مسؤولي وزارة الداخلية، ومتابعة إجراءات طلب سابق.

وبيّنت إحصاءات رسمية أن الطاقة الاستيعابية للمركز تمكنه من استقبال نحو 80 شخصاً في الساعة، كما أن فريق الاتصال يتلقى نحو 120 طلباً يومياً (في مركز الرياض فقط)، منها متابعة لمعاملات سابقة، أو طلبات جديدة، ويعتمد القائمون على المركز الدقة وسرعة التنفيذ، وذلك بتأكيد وصول أية طلبات واردة للمركز إلى وزارة الداخلية في اليوم نفسه الذي تصل إليهم، وتجاوز عدد ساعات الاتصال المرئي، التي أجريت في المركز، 298 ساعة، 44 في المئة منها للسيدات.

وتضمنت الجولة الإعلامية تأكيد الحرص على سرعة تنفيذ الخدمات للمراجعين، من خلال وضع معايير تهتم بسرعة الإنجاز، وبمتوسط ست دقائق لتنفيذ الخدمة، وانتظار لا يصل إلى الدقيقة الواحدة، مع التأكد من وصول رسالة نصية عبر الهاتف المحمول للمستفيد من الخدمة، لإشعاره بمراحل تنفيذ الطلب. ويصل مجموع الرسائل التي تم إرسالها إلى 120 ألف رسالة نصية.

وأوضح مسؤول في «مركز الاستقبال والتواصل الإلكتروني» (تحتفظ «الحياة» باسمه)، أن المركز عبارة عن منصة استقبال إلكترونية تتولى التنسيق مع عدد من الجهات داخل وزارة الداخلية، ويضم فرعين رئيسيين؛ في الرياض وجدة. وبيّن وجود تجهيزات لإنشاء مراكز اتصال، بالتنسيق مع إمارات المناطق، أنشئ أحدها في منطقة المدينة المنورة، كما أنه يعتمد على طرق عدة لتسهيل التواصل مع الراغبين في الحصول على خدماته، من خلال تلقي الطلبات عبر الاتصال المباشر، أو من طريق الفاكس، أو البرقيات الهاتفية، إلا أن ثمة آلية جديدة سيتم اعتمادها قريباً، وذلك بالربط مع الخدمات الإلكترونية لوزارة الداخلية «برنامج أبشر»، لتسهيل تسجيل الطلبات، والتحقق من هوية المراجعين إلكترونياً.

العمل: التنظيمات الجديدة ضبطت كلفة استقدام العمالة المنزلية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 11 شعبان 1437 هـ - 18 مايو 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/15653169>

الرياض - الحياة

أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية اليوم (الثلاثاء) أن تنظيماتها الجديدة منحت المواطنين المستفيدين من خدمات العمالة المنزلية في المكاتب والشركات حق نقل الخدمة لضبط الكلفة، وضمان استقرار السوق في حال الرغبة بالنقل. وأوضح الناطق الرسمي للوزارة خالد أبا الخيل أن التنظيمات الجديدة لقواعد ممارسة نشاط الاستقدام، توطر العلاقة بين الاطراف المتعاقدة وتضمن استمراريتها، فضلاً عن مساهمتها في الحد من الكلفة وتقديم خدمة نوعية ومناسبة للمواطنين والمقيمين على حد سواء.

وأشار أبا الخيل إلى أن قواعد وضوابط ممارسة نشاط الاستقدام تلزم المرخص لهم عند طلب تأشيرات استقدام عمالة منزلية بتحديد نوع تقديم الخدمة المطلوب التأشيرات عليها، وذلك وفق نموذج الطلب المُعد من الوزارة. وأفاد أن الضوابط الجديدة تلزم شركات الاستقدام عند تقديم خدمة العمالة المنزلية إلى عملائها بالكلفة المعتمدة من الوزارة، وفقاً للآلية المحددة في نموذج تقديم الطلب، في حين تلتزم الشركة عند تقديم خدمات العمالة المنزلية المنتهية بنقل الخدمة بنموذج العقد الجديد الذي اقرته الوزارة أخيراً بدلاً من المعمول به حالياً. ودعا الناطق الرسمي للشركات والمكاتب المرخص لهم بتقديم خدمات الاستقدام إلى عدم الإخلال بمزاولة نشاط التوسط المرخص لها به.

وكانت وزارة العمل أصدرت في وقت سابق، قرارات لتنظيم سوق العمالة المنزلية من خلال تنويع الخدمة المقدمة للعملاء، الأول يحدد الخدمات التي تقدمها شركات الاستقدام بثلاث خدمات: التوسط في الاستقدام، وتقديم خدمات العمالة المنزلية المنتهية بنقل الخدمة، وكذلك تقديم خدمات العمالة المنزلية بعدد ساعات محددة في اليوم أو في الاسبوع، مع بقاء العامل المنزلي في سكن الشركة خلال فترة تقديم الخدمة. أما القرار الثاني يحدد الخدمات التي تقدمها مكاتب الاستقدام بحيث يتم منح خاصية تقديم الخدمات العمالية المنزلية المنتهية بالنقل، للمكاتب التي تحقق الاشتراطات التي حددتها الوزارة، إضافة إلى النشاط الذي تم الترخيص للمكتب ممارسته (نشاط التوسط في الاستقدام للعمالة المنزلية).



مجلس الشورى يبحث الشراكة مع المهنيين الحقوقيين.. الاثنين المقبل

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 11 شعبان 1437 هـ - 18 مايو 2016م
<http://www.alriyadh.com/1503988>

الرياض - محمد الشيباني

ينظم مجلس الشورى يوم الاثنين المقبل جلسة حوار بعنوان: (الشراكة بين مجلس الشورى والمهنيين الحقوقيين)، وذلك ضمن الإستراتيجية الإعلامية والاتصالية لمجلس الشورى التي أقرت مؤخراً والتي تهدف إلى تعزيز التواصل مع مختلف شرائح المجتمع.

وقال معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان إن اللقاء الذي سيتم مع نخبة من المحامين يهدف إلى تعزيز التواصل مع هذه النخبة من المجتمع بما يخدم الوطن والمواطن ويحقق أهداف المجلس، لافتاً إلى أن هذا اللقاء يأتي وفقاً لبرنامج زمني سيشمل جميع الشرائح التي لها علاقة بعمل المجلس؛ حيث انطلق اللقاء الأول الذي بحث خلاله المجلس الشراكة مع المثقفين وكتاب الرأي.

وأضاف معالي الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان أن اللقاء سيشتمل لضيوف المجلس الاطلاع عن قرب على مهام المجلس، والدور التشريعي والرقابي الذي أنيط به، وبيان الجهد الذي يبذل في أروقة المجلس على مستوى لجانته المتخصصة وجلساته العامة، بالإضافة إلى أبرز مرتكزات الاستراتيجية الإعلامية والاتصالية التي أقرها المجلس مؤخراً.

وأفاد معالي مساعد رئيس مجلس الشورى أن المجلس يسعى من خلال هذا الحوار إلى الاستماع إلى مقترحات المشاركين حول تطوير آليات تواصل المجلس وأعضائه مع المواطنين بشكل عام والمختصين بشكل خاص على نحو يعمل على تعزيز الدور الرقابي والتنظيمي للمجلس، ويمكن أصحاب الخبرة والاختصاص في تقديم الرؤى والمقترحات لتفعيل دور مجلس الشورى بما يسهم في الارتقاء بأداء المجلس وينعكس على مخرجاته.

وختم معاليه تصريحه بالتأكيد على حرص معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على فتح المزيد من قنوات التواصل مع مختلف شرائح المجتمع عبر آلية عمل منظمة منبثقة من الإستراتيجية الإعلامية والاتصالية للمجلس.



الربيعية يناقش ملفات مهمة بصحة جدة تؤرق المرضى

الاستعدادات للحج والعمرة أبرز المناقشات

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 11 شعبان 1437هـ - 18 مايو 2016م

<http://www.al-madina.com/node/678084>

أحمد الجهني - جدة تصوير: منصور البلوي
قال وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعية: إن زيارته صباح أمس لمديرية الشؤون الصحية بجدة تفقدية وستعقبها زيارات للمستشفيات، واجتماعه مع المسؤولين فيها يهتم باحتياجات منطقة مكة المكرمة والاستعدادات لموسمي العمرة والحج، حيث تقدم الخدمة على أعلى المستويات، وأكد الوزير الربيعية على أن الخدمة الصحية يجب أن تقدم على أكمل وجه.
جاء ذلك عقب عقده لاجتماعات ثلاث بمديرية الشؤون الصحية بجدة أولها مع مدير الشؤون الصحية بجدة الدكتور مبارك عسيري ومدير عام الشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور مصطفى بلجون ومساعديهم.
واستمع وزير الصحة في بداية الاجتماع عبر «فيلم وثائقي» للخدمات المقدمة من مستشفيات صحة جدة خلال العام الماضي وعدد المراجعين لكل الأقسام والإنجازات الطبية والتطويرية في كل المجال لتحسين الأداء والجودة.
كما تم مناقشة ملفات مهمة تؤرق المرضى بشكل عام وكذلك المشروعات الصحية المتمثلة بالمنطقة والمعطلة تشغيلاً والأسباب وكذلك نقص الأسرة وطوارئ المستشفيات والملف الإلكتروني وبطالة الأطباء والامتيازات الفنية والإدارية وحقوق الموظفين المالية.

واجتمع مع مديري مستشفيات القطاع الخاص، وناقش تعاونهم في إنجاح خطة موسم العمرة خلال شهر رمضان المبارك وموسم الحج، كما نوقشت نقاط أخرى تهم القطاع الخاص كنظام الإحالات من المستشفيات الحكومية والمبالغ المالية المتأخرة وأليتها.

وفي الاجتماع الثالث ناقش الوزير الربيعه مع مديري وممثلي شركات توريد الأجهزة والمستلزمات الطبية والأدوية، حيث طلب الإسراع في تأمين المستلزمات والأدوية وخاصة ما يهم المعتمرين والحجاج، وكذلك المبالغ المالية المتأخرة.



1.8 مليار مبيعات الحليب الصناعي محلياً

• جمعية الرضاعة .. انتصار جديد لصحة الطفولة والمرأة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 شعبان 1437 هـ - 18 مايو 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160518/Con20160518840046.htm>

متعب العواد (حائل)

جاء قرار مجلس الوزراء أمس الأول (الإثنين) في ثاني اجتماع لحكومة تحقيق «رؤية 2030» بشأن اتخاذ ما يلزم لتأسيس جمعية لتشجيع الرضاعة الطبيعية في المملكة، وإطلاق حملة توعية وطنية لتشجيع الرضاعة الطبيعية في المجتمع، استناداً إلى توصية اللجنة الدائمة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ليسجل انتصاراً جديداً لصحة الطفولة، من خلال حمايتهم من زيادة الوزن والسمنة، وتقليل احتمالية إصابة النساء اللواتي يُرضعن بسرطان الثدي وسرطان المبيض، وذلك انسجاماً مع التزام الرؤية 2030 برفع معدل الرضاعة الطبيعية إلى 50% على الأقل بحلول عام 2025، باعتباره أحد الأهداف العالمية المتعلقة بالتغذية، بحسب ما كشفته منظمة الصحة العالمية. وحرصت توصيات اللجنة الدائمة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية على اعتماد الجمعية كون حليب الأم هو الغذاء المثالي للأطفال الرضع، لإيجاد جيل يتواكب مع الرؤية الجديدة 2030 في المساعدة على الحماية من العديد من أمراض الطفولة الشائعة، وتحسين معدلات الذكاء، فضلاً عن أنهم يكونون أقل عرضة لزيادة الوزن أو السمنة، والإصابة بمرض السكري لاحقاً.



المرضات السعوديات يواجهن العنوسة والإقصاء ويطالبن

بامتيازات جديدة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 شعبان 1437 هـ - 18 مايو 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160518/Con20160518840161.htm>

«عكاظ» (جدة)

التمريض مهنة سامية تعد من أشرف وأقدم المهن التي تهتم صحياً بالأفراد والعائلات والمجتمع، ويلعب العنصر النسائي دوراً محورياً في تلك المهنة، كما أن الممرضات السعوديات تحديداً، يواجهن الكثير من التحديات بدءاً من نظرة المجتمع الإقصائية التي تتسبب في كثير من الأحيان من حرمان بعض الممرضات من الزواج وتهديد البعض الآخر بالطلاق.

شكاوى الممرضات بدأت تملو متضمنة المطالبة بخفض ساعات العمل تارة، والمطالبة ببعض البدلات والامتيازات تارة أخرى، فضلا عن صعوبات المناوبات الليلية، كما أن خريجات التمريض يطالبن بإحلالهن محل غيرهن من المستدمات. كما أن الأرقام تقول إن هناك نقصا كبيرا في القوى العاملة التمريضية السعودية؛ إذ يشكلون (30 %) فقط من العدد الكلي للطاقم التمريضي في المملكة، كما أن هناك اختلافا بينا في معايير التوظيف المحلية عن العالمية (إذ تقتضي المعايير العالمية بأن يكون 70 % من القوى العاملة التمريضية اختصاصي تمريض على درجة البكالوريوس، و 30 % فني تمريض يحملون دبلوما فقط، أما في المملكة فإن نسبة 97 % من العاملين هم من حاملي دبلوم فني تمريض و 3 % فقط من الحاصلين على البكالوريوس في التمريض).

وفي الجانب الآخر، يرى آخرون بأن بعض الممرضات السعوديات ينشغلن بالمظهر والجوال أكثر من مهنتهن الأساسية، لافتين إلى أن الممرضة الأجنبية تحظى بقبول أكبر لدى المريض.

ومازال البعض ينظر للممرضة السعودية على أنها تبدي خجلا في تأدية مهامها الوظيفية وضعف كفاءة في تحمل المرضى وضغط العمل، إضافة إلى قلة الخبرة والتي تعود في أغلب الأحيان إلى إقصاء الممرضة السعودية عن قلب الحدث بسبب تخوف الممرضة الأجنبية من أن تأخذ الممرضة السعودية مكانها بعد أن تتدرب على يدها، فيتم تكليفها بأبسط المهام التي لا تضيف لخبرتها الكثير.

اليوم

من يحمي المعلمات من نزيف الدماء؟!

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 11 شعبان 1437هـ - 18 مايو 2016م

<http://www.alyaum.com/article/4137394>

محمد يحيى الشهراني

نسبة حوادث المعلمات في تنامٍ والنقل المدرسي مكانك سر، والمسؤول عنه جهتان فقط هما وزارة التعليم ووزارة النقل، ماذا قدمتا حتى الآن من حلول للمشكلة؟ أغلب المعلمات والمعلمين في الأماكن النائية لا تتوافر لهم مواصلات ولذلك يتجمع عدد من المعلمات ويستأجرن (باص أو صالون سيدان) والسائق وافد ويعمل لحسابه الخاص غالبا ويأخذ اشتراكا شهريا وقد يزيد حسب قرب أو بعد المكان والمرور وأمن الطرق في إجازة مفتوحة من تطبيق النظام على المركبات والسرعة واهلية السائق والضحية المعلمات.

في هذه الأيام ونحن نعيش أيام الاختبارات فإن معلمات الابتدائي يحضرن للمدارس منذ أسبوعين لأجل توقيع الحضور والانصراف فقط، ويُعرضن حياتهن للخطر من أجل التوقيع، شيء محزن جدا ومؤلم كثرة حوادث المعلمات والوفيات والمحزن أكثر أن الاطفال ينتظرون عودة امهاتهم من المدرسة فيأتيهم خبر الوفاة أو الإصابة، لا اعتراض على قدر الله ولكن يجب على وزارتي النقل والتعليم فرض أنواع النقل من السيارات، كما أن إنشاء المجمعات التعليمية قد يحل المشكلة لتعدد فوائده في المدارس البعيدة والقرى النائية فمثل تلك المجمعات أنشئت للمعلمات في دول مجاورة كالإمارات وفي عمان وهي مهيأة للسكن ومؤثثة بالكامل ومجمعات أخرى للرجال ووسائل نقل للمواصلات للتسوق وقضاء الإجازة عند الأهل.

ينفطر قلبي من الألم عندما تنطلق رحلات جديدة مع مطلع كل صباح تنتقل خلالها آلاف المعلمات باتجاه مدارسهن في مختلف أنحاء المملكة لأداء مهمة تعليمية محفوفة بالمخاطر والمآسي، فقد فيها الوطن العديد من بناته المعلمات على طرقات المملكة، ومع الإيمان بقضاء الله وقدره إلا أننا أمرنا بالأخذ بالأسباب، وهناك مسببات كثيرة لتلك الحوادث أشبعت طرحا من قبل الزملاء الكتاب، وعلى المسؤولين في وزارة التعليم أو وزارة النقل التعامل مع مآسي المعلمات بجدية، حقتا للدماء النازفة على الطرقات.

لماذا تقوم وزارة التعليم بالتوسع في إنشاء المدارس بالقرى والهجر والتجمعات السكانية الصغيرة التي لا يتجاوز سكانها 1000 نسمة، مما تسبب في تشتت الخدمات وتبعثرها في تلك القرى والهجر قليلة السكان، وبالتالي أصبحت المعلمات

يقطعن يوماً مئات الكيلومترات للانتقال من مكان سكنهن إلى أماكن عملهن، وذلك لعدم قدرتهن على السكن بالقرب من مدارسهن التي تقع في قرى نائية غير مكتملة الخدمات، وكان الأجدى العمل على تحجيم عملية التوسع في إنشاء المدارس بالقرى والهجر الصغيرة بحيث تتم إعادة النظر في معايير إنشاء المدارس في تلك التجمعات، ويكتفى بإنشاء مجمعات تعليمية تخدم عدة مراكز وقرى.

كما أن على وزارتي التعليم والنقل العمل بجدية على توافر النقل العام بين المدن والقرى، حيث إن غيابها لسنوات أثر سلباً على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهناك عدد كبير من شرائح المجتمع التي تحتاج إلى هذه الوسيلة في الانتقال والتحرك وعلى رأسها المعلمات الراغبات في التنقل من المدن إلى خارجها نحو القرى والمراكز الصغيرة.

إن مشكلة حوادث المعلمات من السهل التغلب عليها ولكن إدارات التعليم لم تقم بعمل نظام معلومات دقيق يشمل اسم المعلمة ومكان إقامتها وعمل زوجها والمدارس القريبة من الحي الذي تسكنه ومن ثم تعيين كل معلمة في مكان إقامتها ومكان عمل زوجها حفاظاً عليهم من الحوادث وبناءً عليه تُلغى اختيارات المدن والمحافظات والقرى في برنامج تكامل عند التعيين أو النقل وهذا الأمر لا يحتاج إلى اجتهاد ولا دراسات ولا مؤتمرات!؟

إن واقع الحال والمآسي المتكررة يومياً تستدعي من وزارة التعليم ووزيرها الدكتور أحمد العيسى إيجاد حلول عاجلة ومستقبلية لإنقاذ أرواح المعلمات البرينات بحيث يتم وضع قائمة بالمؤسسات والشركات المؤهلة لنقل المعلمات تشرف عليها هيئة النقل العام، وتلتزم بتوفير حافلات خاصة مع سائقين أكفاء، ومطابقتها لاشتراطات وزارة النقل، أو تأسيس شركة نقل مخصصة لنقل المعلمات على غرار (حافلات الأمين) كحلٍ عاجل، ومن ثم النظر في الحلول الأخرى التي تعالج كافة مسببات المشكلة..

الأسباب واضحة جداً.. والحلول بسيطة للغاية.. ولكن أين الذي يبحث عن الأسباب ويتقدم بالحلول المناسبة لها!؟



العناية بمؤسسة الأسرة مدخل لتحقيق التنمية

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 11 شعبان 1437 هـ - 18 مايو 2016م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=30632>

هادي اليامي

حظيت التعديلات الوزارية الجديدة التي أقرتها الحكومة أخيراً بتأييد واسع من كافة المتابعين، كونها لامست احتياجات المجتمع، ولبت رغبات غالبية المختصين، في ضرورة التخلص من الترهل الإداري، وأزالت في نفس الوقت التضارب في الصلاحيات والاختصاصات والمهام والذي ظهر في بعض الفترات. ولا يعني هذا بالضرورة أن التقسيم الإداري السابق كان خطأ أو شابه نوع من القصور، فعلماء الإدارة يجمعون على أن الاحتياجات الإدارية تتغير بين كل فترة وأخرى، فما يكون ضرورياً اليوم قد لا يكون كذلك غداً، وما لم نحتج إليه بالأمس يمكن أن يصبح اليوم ضرورة لا غنى عنها، ذلك أن الإدارة من الاحتياجات المتغيرة التي تختلف باختلاف الزمان المكان وظروف الإنسان.

كما أن تلك التغييرات كانت ضرورية وحتمية، لتوفير المعينات الإدارية اللازمة لتنفيذ رؤية المملكة 2030، وإيجاد البيئة المواتية لتنفيذها، فالذين تسلموا العمل في كافة الوزارات - لا سيما الاقتصادية والمالية - هم من الذين أسهموا في إعداد الرؤية، ويدركون أدق أبعادها، وبالتالي فهم الأقدر على تنفيذها على أرض الواقع. وإضافة لذلك فإن التغيير في حد ذاته ضرورة ماسة لأجل تجديد خلايا العمل الإداري وبث مزيد من الدماء الشابة في شرايينه، ومنحه قوة دفع إضافية.

ومن أهم مزايا الرؤية الجديدة أنها تعيد صياغة هويتنا في العالم، بعد أن كدنا نتحول إلى مجرد تاجر كبير للنفت، يعتمد على الآخرين في أدق احتياجاته، ويستورد أبسطها، أما في السنوات المقبلة، بعد أن يتم تنفيذ رؤية 2030 الاقتصادية والاجتماعية، فسنكون في مصاف الدول الأخرى المؤثرة في مجالات الصناعة والتجارة واقتصاد الألفية الجديدة، دون تغليب لمورد اقتصادي على آخر. سنتال الصناعة قدراً كبيراً من الاهتمام، بما يؤدي إلى إيجاد مزيد من فرص العمل، وستكتسب التجارة والثقافة والسياحة أفاقاً أخرى بمضاعفة عدد المعتمدين والحجاج والزوار والفعاليات والمهرجانات، وسيكون هناك أمام أبنائنا وأجيالنا المقبلة مزيد من المعينات التي تساعد على تسلم رايات العمل والإنتاج.

ولأن الجهد البشري عرضة للانقراض دوماً، ودورنا كمتقنين يقتضي منا الجهر بما نراه، انطلاقاً من واجب النصيحة وإسداء النصح، نرى أن الحماسة لتنفيذ برامج الرؤية، وتجديد دماء الاقتصاد، وتنفيذ الإصلاحات ينبغي ألا يدفعنا لتجاهل الجوانب الاجتماعية الأخرى، فمن عوامل تفرد الرؤية أنها اهتمت بدعم المجتمع ومساندة الشرائح الفقيرة، بأكثر من اهتمامها بالجوانب الأخرى. ففي ما يتعلق بدمج وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل في وزارة واحدة، ينبغي الاهتمام ببرامج القضاء على الفقر والمساعدة في التعلم وبقية البرامج الاجتماعية الأخرى، كما نأمل الإعلان عن تأسيس وكالة داخل الوزارة، تعنى بشؤون الأسرة، يُعهد بها لإحدى الكفاءات الوطنية المتخصصة في هذا المجال من سيدات الوطن المعطاء، على أن تكون مهمتها الأساسية الحرص على تعزيز البناء السليم للأسرة، والحفاظ على قيمها الموروثة من الدين الإسلامي، والموروث الاجتماعي الأصيل، لأن الأسرة المثالية -كما نعلم- نواة لمجتمع سليم معافى.

مجتمعنا كما يصفه الكثيرون مجتمع أسري، يقوم في الأساس على هذا المبدأ، ومنه اكتسب خصائصه وخصوصيته، لذا من الضروري إيلاء أهمية إضافية للبرامج الاجتماعية الرامية إلى دعم الشرائح الأقل دخلاً في المجتمع، ومساعدة الشباب على الزواج، والاهتمام بشرائح المطلقات والأرامل ومحدودي الدخل، وهذه الفئة وإن كانت في معظم بلاد الدنيا من أكثر الفئات المهملة، فقد حظيت في بلادنا منذ تأسيسها بكثير من الاهتمام والرعاية، وبرامج الضمان الاجتماعي خير شاهد على ذلك. كما أن هناك دعماً كبيراً غير مباشر لقطاعات الأسرة والمجتمع والشباب، يتمثل في رفع كفاءة الخريجين ودعم برامج تدريبهم، وتقليل نسبة البطالة بمقدار يقارب النصف في وقت قياسي. إضافة إلى دعم برامج الإسكان، وتوفير مساكن للأسر السعودية، وفق خطة محددة يتم تنفيذها في إطار معلوم بأجال تم وضعها وفق دراسات علمية واضحة.

وتبقى هناك نقطة أخرى، تتمثل في أهمية الحفاظ على التقاليد الاجتماعية المستمدة من الإسلام والموروث المحلي العريق، فغالبية المجتمعات تتقاذفها تيارات ثقافية وفكرية متلاطمة، ولا ينبغي إغفال أن مثل هذه الصراعات قد تكون معوقاً لعملية التنمية، بما تفرزه من حالة عدم استقرار مجتمعي وأمني. وهذا أيضاً لا يعني الانغلاق والانكفاء على الذات، فالتجديد مطلوب والانفتاح على العالم هدف لا حياد عنه، لكن ينبغي أن يتم كل ذلك وفق قاعدة واضحة، مفادها التأثير والتأثر الإيجابي بما لدى الآخرين دون استلاب أو إضاعة للهوية، أو تنازلات غير موضوعية، فالأمن الاجتماعي يوازي في أهميته وضرورته الأمن الفكري، وكلاهما لازمان لتحقيق النماء والتطور والازدهار.



كاريكاتير



المصدر: جريدة الرياض
الاربعاء 11 شعبان 1437 هـ -
18 مايو 2016م

[http://www.alriyadh.com/
/comic](http://www.alriyadh.com/comic)



المصدر: جريدة الحياة الاربعة
11 شعبان 1437 هـ - 18 مايو
2016م

[http://www.alhayat.com/
Opinion/Naser-
Khames/15659285](http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/15659285)